بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
قسم المحاسبة والتمويل

مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي للوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية في اليمن

Problems of Accounting Measurement and Disclosure for Zakaht Based In Islamic in Yemen

(دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية اليمنية)

دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة و التمويل

إعداد الطالب /

توفيق قائد سعيد المجيدي

إشراف

د / بابكر إبراهيم الصديق

أستاذ المحاسبة المشاركة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1436هـ - 2016م

الآيـــة:

قال الله تعالى :

(خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِها وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)

سورة التوبة آية 103

الإهداء :

إلى جدي سعيد

إلى أبي

إلى أمي

إلى زوجتي و رفيقة دربي

إلى أبنائي

إلى بلادي أرض السعيدة

أهدي هذا العمل

شكر و تقدير :

أبتهل أولاً وأخيراً بالشكر لله رب العالمين أن وفقني وهداني لهذا العمل .

والشكر الكبير لأبي وأمي وجميع إخواني من كان لهم الفضل بعد الله تعالى

كما أتقدم بشكري لرئاسة جامعة السودان وهيئة التدريس ولجنة الحكم من الأساتذة الأفاضل ، وجميع الإداريين والموظفين في الجامعة . واخص بالذكر للدكتور بابكر إبراهيم الصديق المشرف العلمي للرسالة ، والذي كان لتوجيهاته الكريمة ، ومتابعته الأثر البالغ في إخراج الدراسة بهذا الشكل

والشكر موصول إلى أحبتي وأحبائي رفقاء الدرب ولا يتسع المقام لحصرهم، لمساندتهم وتشجيعهم وتحفيزهم لي .

المستخلص :

تناولت الدراسة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي للوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية اليمنية، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

- هل يعاني قانون الزكاة اليمني من قصور وضعف.
- هل قانون الزكاة اليمني يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من حيث تحديد الوعاء الزكوي و قيمة الزكاة الواجبة.
- هل تلتزم المصارف الإسلامية اليمنية بالمفاهيم والأسس المحددة في قانون الزكاة اليمني في واقع التطبيق العملي.

استمدت الدراسة أهميتها من أهمية الزكاة الذي يمثل الركن الثالث من أركان الإسلام، ولأهمية المصارف الإسلامية التي توسعت في العدد والنشاط في الوقت الحاضر.

وهدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل طرق قياس الوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

و لتحقيق أهداف الدراسة، تمت صياغة الفرضيات التالية:

1-توجد علاقة ذات دلالة بين القياس والإفصاح المحاسبي وبين قياس الوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية.

2- ضعف أداء الجهات الحكومية المرتبطة بالمصارف الإسلامية بالأمور المتعلقة بالزكاة.

3-يعاني قانون الزكاة اليمني من ضعف وقصور.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، وعرض الإطار النظري، والمنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة. وقد تمثلت الحدود المكانية للدراسة في عينة المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- تحتاج محاسبة الزكاة اعتماد نسبة الزكاة المحددة شرعاً بنسبة 2,5% عند احتساب العام الهجري، ونسبة 5,5775% عند اعتماد العام الميلادي.
2- تحتاج محاسبة الزكاة إلى وجود هيئة مستقلة مالياً وإدارياً .
3- يعاني قانون الزكاة اليمني من قصور وضعف من حيث أنه أهمل ذكر المصارف الإسلامية وعدم تحديد تبعيتها لأي نوع من أنواع الزكاة، وعدم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة اليمني.
4- تعاني المصارف اليمنية من حيث عدم إفصاح القوائم المالية الصادرة عنها عن الطرق المستخدمة في تحديد الوعاء الزكوي، وعدم الإفصاح عن الأموال غير الشرعية، عدم الإفصاح عن أموال الزكاة و طرق صرفها.

ولقد أوصت الدراسة بما يلي:

1- ضرورة تطوير قانون الزكاة اليمني وشرعة إصدار اللائحة التنفيذية له.
2- ضرورة إنشاء هيئة مستقلة مالياً وإدارياً تشرف على الزكاة.
3- التزام المصارف الإسلامية اليمنية بتطبيق معيار الزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

Abstract

This study dealt with the problem of computing and accounting disclosure in Zakat im Yemni Islamic Banks. The study represented in the following questions:

- Does the Yemni law suffer from deficiencies and weakness.
- Is Zakat law complying with the Islamic Sharia provisions in terms of determining the scope and duty value of Zakat.
- Are Yemni Islamic banks and foundations committed to the concepts and basics determined in the Yemni Zakat law in practice.

The study significance derived from the importance of Zakat as it represents the third of the Islamic pillars, and from the importance of Islamic banks which expanded recently in number and activity.

The study aimed to study and analyze the computing methods of Zakat in Islamic banks and its compatibility with the provisions of Islamic sharia law. To achieve the objectives of the study, the following assumptions were formulated:

1- There is a significance of relation between accounting disclosure and computing of Zaka in Islamic banks.
2- Poor performance of governmental agencies associated with Islamic banks regarding Zakat.
3- The Yemen Zakat law suffers from weakness and deficiency in Yemen.

The study used the historical approach in presentation of previous studies related to the study subject, and reviewing the literature, the inductive descriptive analytical approach also used to test the hypotheses of the study. The study area represented in the Islamic banks, working in Yemen.

The study came out with some results. The most importance of which, are:

1- Computing of Zakat needs committing of the specified percentage (2.5%) when using Higri calendar, and (2.5775%) when using Gregorian calendar.
2- Computing Zakat needs independent financial and administrative committee.
3- Yemeni Zakat law suffers from weakness and deficiency, hence it neglects to mention Islamic banks and does not determine to which type of Zakat it belongs.
4- The Islamic Yemni banks suffer from non disclosure of the methods used in determining Zakat scope in their financial statements, non disclosure of illegal money and Zakat money .

The study recommended the following:

1- Necessity to develop Yemni Zakat law and the quickness in issuing and executive regulations of it.
2- Necessity to develop an independent financial and administrative corporation to supervise the Zakat.

Commitment of Yemni Islamic banks in application of Zakat standard issued from the accountancy of Isla

فهرس المحتويات

البيـــــــــان	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
Abstract	و
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	ط
الإطار النظري	ي
الفصل الأول : القياس والإفصاح المحاسبي	1
المبحث الأول : القياس المحاسبي	2
المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي	14
الفصل الثاني : الإطار الفقهي للزكاة	30
المبحث الأول : مفهوم الزكاة وشروطها	31
المبحث الثاني : خصائص الزكاة و أهميتها	42
المبحث الثالث : زكاة عروض التجارة	57
الفصل الثالث : الإطار الفقهي لمحاسبة الزكاة	69
المبحث الأول : الإطار الفقهي لمحاسبة الزكاة	70
المبحث الثاني : علاقة محاسبة الزكاة بالمحاسبة المالية	91
المبحث الثالث : علاقة محاسبة الزكاة بالمحاسبة الضريبية	96
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	104
المبحث الأول : البنية التشريعية والتنظيمية للزكاة	105
المبحث الثاني : تحليل البيانات	121
المبحث الثالث : اختبار الفرضيات	153
النتائج والتوصيات	177
المراجع	182
الملاحق	192

فهرس الجداول

الرقم	البيـــــــــان	رقم الصفحة
1/2/3	جدول الاستبيانات الموزعة والمستلمة	122
2/2/3	جدول معامل الصدق ألفا كرنباخ	128
3/2/3	جدول التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي	130
4/2/3	جدول التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الوظيفة	132
5/2/3	جدول التوزيع التكراري للمبحوثين حسب توزيع العينة	134
6/2/3	جدول التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الوظائف في البنوك	136
7/2/3	جدول التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الوظائف بمكاتب المحاسبة والمراجعة	137
8/2/3	جدول التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الوظائف في مصلحة الواجبات	138
9/2/3	جدول التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الأولى	140
10/2/3	جدول التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارة الفرضية الثانية	143
11/2/3	جدول التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارة الفرضية الثالثة	148
1/3/3	جدول المنوال لأجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	155
2/3/3	جدول اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء الفرضية الأولى	158
3/3/3	جدول المنوال لأجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	161
4/3/3	جدول اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء الفرضية الثانية	165
5/3/3	جدول المنوال لأجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	170
6/3/3	جدول اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء الفرضية الثالثة	173

أولاً : الإطار المنهجي :

تمهيد:

إن بعثة سيدنا محمد بن عبد الله . صلى الله عليه وسلم إلى العالمين جاءت رحمة لهم من خلال تعاليم وأحكام الدين الإسلامي الذي جاء به من عند الله تعالى تجسيداً لقول الله تعالى " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " (الأنبياء : 107) سورة فدين الله عز وجل يحقق للناس السعادة في الدنيا و النجاة في الآخرة .

إن الزكاة ركائز الدين الإسلامي وأركانه ، بل هي الركن الثالث بعد الصلاة ، وقد فرض الله تعالى الزكاة في العام الثاني للهجرة لتحقيق أهداف اقتصادية ، وأهداف اجتماعية وأهداف سياسية .

لقد طبق الرسول صلى الله عليه وسلم الزكاة في المدينة المنورة تنفيذاً لأمر الله تعالى فأخذ المال من الأغنياء كفريضة شرعية عليهم ، وأعطى المال للمستحقين الذين حددهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل " ثم سار الخلفاء الراشدين على نهج الرسول صلى الله عليه و سلم في تطبيق الزكاة .

لقد ظهرت فوائد الزكاة على الفرد بشكل خاص ، وعلى المجتمع بشكل عام . ومن أهم فوائد الزكاة إعادة توزيع الدخل و مواساة الفقراء والمساكين و مساهمة من الأغنياء في الضمان الاجتماعي للفقراء ونشر المحبة والتعاون بين أفراد المجتمع ، والدفع بالحركة الاقتصادية إلى الأمام .

مع تطور الحياة بكل جوانبها الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية والاقتصادية والتوسع في الأعمال التجارية وإنشاء المؤسسات المالية التي أصبحت سمة بارزة في العصر الحديث ، وهذه المؤسسات تأخذ صورة شتى و تدير الأموال

الكبيرة وتقوم باستثمارها في أنشطة تجارية وصناعية متعددة ظهرت الحاجة إلى وجود إطار فقهي شرعي لتطبيق الزكاة في هذه المؤسسات في الوقت الحاضر بما يتناسب ويتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وبما يسهم في تحقيق أهداف الزكاة في المجتمع في الوقت المعاصر .

على الرغم من وجود اختلافات بين الدول الإسلامية من حيث القوانين والإجراءات المنظمة للزكاة في المصارف الإسلامية وطرق تحصيلها ، ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل عدة من أهمها العوامل القانونية التي يصدرها المجلس التشريعي في تلك البلاد .

مما لا شك في وجود الاختلاف الكبير بين الزكاة والضرائب ، واهتمام الدول الإسلامية بنظام الضرائب وإهمال نظام الزكاة ، ولعدم وجود دراسات سابقة . حسب علم الباحث تناولت قياس الوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية جعل الباحث ينظر إلى تطبيق نظام الزكاة في المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية المعاصرة موضوع جدير بالبحث والدراسة والعمل على إيجاد إطار فكري شرعي موحد للزكاة يمكن تطبيقه يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويتلائم مع العصر الحديث .

مشكلة الدراسة :

جاءت رسالة الإسلام ومبعث الرسول ε في القرن السادس الميلادي في حياة بدائية بسيطة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فأرسى رسول الله ε أركان الدين الإسلامي ومنها الزكاة وهو الركن الثالث في الإسلام ، وقد بين الرسول εشروط الزكاة وأركانها وطبقها تطبيقاً عملياً في حدود البيئة التي

عاش فيها ، فظهرت آثار الزكاة على الفرد والمجتمع ، ونعم بخيرها الفقير والغني على حد سواء .

مع تطوير الحياة في جميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية .. ظهرت المؤسسات المالية المعاصرة وبصور وأشكال قانونية متعددة و تعمل في مجالات مختلفة وارتباط هذه المؤسسات بالقوانين والتشريعات ارتباطاً وثيقاً حيث يحدد القانون شكلها القانون ومجال عملها وحجم رأس المال فيها.

تختلف القوانين والتشريعات بين الدول الإسلامية تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية وأحوال القائمين على المؤسسات التشريعية .

إن اختلاف الظروف السياسية التي مرّت بها اليمن أثرت بشكل سلبي على جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و ما نزال نعاني من تلك الآثار حتى الوقت المعاصر

هذا ما يطرح مجموعة من التساؤلات تلخص مشكلة البحث :

1- هل البنية التشريعية والتنظيمية للزكاة في اليمن تساعد على تطوير محاسبة الزكاة

2- هل يعاني قانون الزكاة في الجمهورية اليمنية من قصور وضعف .

3- هل قوانين الجمهورية اليمنية المنظمة للزكاة في المصارف الإسلامية تتطابق مع الشريعة الإسلامية من حيث تحديد الوعاء الزكوي وقيمة الزكاة الواجبة .

4- ما هو نوع الزكاة التي تخضع لها أموال المصارف الإسلامية ؟ هل تخضع لزكاة الثروة النقدية أم تخضع لزكاة عروض التجارة .

5- هل يتطابق تعريف رأس المال العامل في قوانين الجمهورية اليمنية مع تعريف الشريعة الإسلامية .

6- هل يتم الالتزام بالمفاهيم و الأسس المحددة في قانون الزكاة عند احتساب الزكاة في المصارف الإسلامية في واقع التطبيق العملي .

7- هل هناك قوائم مالية أخرى تساعد في العرض و الإفصاح عن الزكاة في المصارف الإسلامية .

8- هل الجهة المشرفة على تطبيق قانون الزكاة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

9- ما هي المعوقات المحتملة التي أدت إلى عدم تطوير قانون الزكاة في اليمن

أهمية الدراسة :

يكمن أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1- تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية الزكاة التي هي الركن الثالث من أركان الإسلام .

2- أهمية موضوع الزكاة الذي يعد أحد الموارد الأساسية للدولة ولما لها من دور رئيسي في المساهمة في التنمية الاجتماعية وتطور المصارف الإسلامية حتى أصبحت ذات حجم كبير من حيث رأس المال ومن حيث العدد وذلك يزيد من أهمية الدراسة .

3- قلة وندرة البحوث والدراسات في مجال محاسبة الزكاة التي تتناول قياس الوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية في اليمن .

4- الدراسة تتناول دراسة قانون الزكاة في اليمن مع توضيح اتفاقه واختلافه مع أحكام الشريعة الإسلامية .

5- بيان مدى كفاية معيار الزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، ومدى التزام المصارف الإسلامية اليمنية بتطبيق المعيار .

6- المساهمة في إيجاد دراسة تساهم في تغطية النقص في مجال محاسبة الزكاة في المصارف الإسلامية من الناحية النظرية الفقهية ومن الناحية المحاسبية

7- إبراز وإظهار قدرة أحكام الشريعة الإسلامية على مواكبة التطورات الاقتصادية ، وإمكانية تطبيق أحكامها في الحياة الاقتصادية العاصرة في مجال الزكاة .

8- الخروج بتوصيات ومقترحات من شأنها أن تودي إلى المساعدة عند إجراء أي تعديلات قانونية أو وضع لوائح تنظم عملية احتساب الزكاة في المصارف الإسلامية .

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على دراسة الفرضيات التالية :

1- يوجد علاقة ذات دلالة بين القياس والإفصاح المحاسبي وبين قياس الوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية .

2- ضعف أداء الجهات المرتبطة بالمصارف الإسلامية بالأمور المتعلقة بالزكاة .

3- يعاني قانون الزكاة في اليمن من قصور وضعف .

أهداف الدراسة :

للدراسة هدف رئيسي وهو:

دراسة وتحليل طرق قياس الوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية في اليمن ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1 . دراسة وتحليل قانون الزكاة في الجمهورية اليمنية .

2 . دراسة دور الجهات المشرفة على تطبيق قانون الزكاة في المصارف الإسلامية .

3 . تحديد جوانب القصور في قانون الزكاة في اليمن.

4 . الإسهام في تطبيق قياس الوعاء الزكوي في المصارف الإسلامية .

منهجية الدراسة :

استخدم الباحث لتحقيق أهداف الدراسة المناهج التالية :

1- المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات .

2- المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث .

3- المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة .

4- المنهج الوصفي باستخدام أسلوب العينة العشوائية لتحديد المشاكل المحاسبية لقياس الوعاء الزكوي في كل من الجمهورية اليمنية .

حدود الدراسة :

حدود الدراسة المكانية :

حيث اقتصرت الدراسة على دراسة قانون الزكاة اليمني و المصارف الإسلامية العاملة في اليمن فقط .

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية .

عينة الدراسة :

تم اختيار عينة الدراسة من فئات مجتمع الدراسة كما يلي :

1- المدراء الماليين في المصارف الإسلامية التي تقدم حسابات ختامية للإدارات الزكوية المعنية بتحصيل الزكاة .

2- المحاسبين القانونيين المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة والذين يعتمدون تلك الحسابات الختامية .

3- موظفو الإدارات الزكوية المعنيون باحتساب الزكاة من واقع الحسابات الختامية المصارف الإسلامية .

هيكل الدراسة :

تكونت الدراسة على الإطار النظري و الدراسات السابقة كمقدمة ، وجاءت الدراسة في أربعة فصول ، تناول الفصل الأول القياس والإفصاح المحاسبي في مبحثين المبحث الأول تناول القياس المحاسبي ، بينما تناول المبحث الثاني الإفصاح المحاسبي . والفصل الثاني كان لدراسة الإطار الفقهي للزكاة في ثلاث مباحث ، كان المبحث الأول لمفهوم الزكاة وشروطها ، والمبحث الثاني يتناول خصائص الزكاة وأهدافها ، وتناول المبحث الثالث زكاة عروض التجارة ، والفصل الثالث كان مخصصاً لدراسة الإطار النظري لمحاسبة الزكاة في ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول الإطاري النظري لمحاسبة الزكاة ، وبينما تناول المبحث الثاني علاقة محاسبة الزكاة بالمحاسبة المالية ، المبحث الثالث تناول علاقة محاسبة الزكاة بالمحاسبة الضريبية ، والفصل الرابع تناول الدراسة التطبيقية في ثلاث مباحث ، المبحث الأول تناول البيئة التشريعية والتنظيمية للزكاة في اليمن ، و تناول المبحث الثاني الدراسة الميدانية ، بينما كان المبحث الثالث يتناول تحليل البيانات و اختبار الفرضيات . وتم ختم الدراسة بالنتائج و التوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة :

هناك عدة دراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة ، وفيما يلي نستعرض بعض تلك الدراسات على النحو التالية :

1. دراسة نعمان (2001م) [1] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1 . إن درجة تطبيقات المصارف الإسلامية للمعايير المحاسبية لم تصل إلى درجة التطبيق الشامل .

2 . تبين عدم قيام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بترويج المعايير المحاسبية بالشكل المطلوب ، لأن قبول وتأييد المعايير المحاسبية يعتمد على الاقتناع بها وفهمها وخاصة أن هيئة المعايير لا تملك سلطة إلزام المصارف بتطبيقها .

3 . تبين أن المصارف الإسلامية تحجم عن الإفصاح في قوائمها المالية عن المبالغ التي تحصل عليها من مصادر مخالفة للشريعة الإسلامية ، وطريقة كسبها وتوزيعها .

ويرى الباحث أن الدراسة تناولت مقارنة تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية دراسة مقارنة بين الدول المحددة في الدراسة ، ولم يتناول دراسة قانون الزكاة اليمني ، ولم يتناول دور الجهات الحكومية المشرفة على تطبيق الزكاة .

2 . دراسة قنطقجي (2003م) [2] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

---

[1]) محمد عبده نعمان ، المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق دراسة تطبيقية لأربعة معايير محاسبية على المصارف الإسلامية العاملة في كل من السودان و اليمن و البحرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية العلوم الإدارية ، 2001م .

[2]) سامر مظهر قنطقجي ، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، قسم المحاسبة ، 2003م .

1 . إن الأدوات التي ابتكرها و استخدمها الفقهاء تتميز بالسعة والمرونة فهي أدوات تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية الحديثة مما يدل على صلاحيتها و تأقلمها مع أي زمان ومكان .

2 . إن شمولية الشريعة الإسلامية تحقق في المجتمع السلم توازناً اجتماعياً واقتصادياً متناسقاً فلا طغيان للفرد على المجتمع و لا للمجتمع على الفرد فلكل حقوقه وواجباته ضمن نظام تكافلي عادل والإسلام عالج المحاسبة ضمن هذا السياق .

3 . انفردت المحاسبة الإسلامية بمحاسبات خاصة بها كمحاسبة بيت المال ومحاسبة الزكاة ومحاسبة المواريث ومحاسبة الخراج ، وبناءً عليه تميز فقه المحاسبة الإسلامية باستخدام مصطلحات تخصه وتعبر عن حيويته ومرونته .

4 . إن حركة التأصيل العلمي جاءت متأخرة في كلتا حالتي المحاسبة التقليدية والمحاسبة الإسلامية ، فالفروض في الفكر المحاسبي التقليدي قد انطلقت من محاكاة عقلية منهجية لواقع تجريبي ، بينما الفروض في الفكر المحاسبي الإسلامي هي من أصل المنهج وهي سابقة على المنهجين التجريبي والعقلي ، أما المفاهيم فإنها في الحالتين تنتمي للمنهج المتبع .

يرى الباحث عن الدراسة أظهرت مدى تقدم واسبقيت الحضارة الإسلامية في التأصيل العلمي للمحاسبة ، ودور محاسبة الزكاة في التأصيل العلمي لمبادئ وفروض المحاسبة المالية.

ولم يتناول محاسبة الزكاة في المصارف الإسلامية بشكل تفصيلي ، ولم يتناول دراسة قانون الزكاة والمصارف الإسلامية في اليمن .

3 . دراسة الغامدي(1414هـ) [1] :

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

[1]) عتيق بن صالح بن محمد آل سعيد الغامدي ، وعاء زكاة عروض التجارة ووعاء الضريبة على أرباح الشركات التجارية ، دراسة تحليلية تطبيقية في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز آل سعود 1414هـ

1- إن تحديد وعاء زكاة عروض يتم عن طريق إيجاد صافي المطلوبات الثابتة ، وبموجب هذه الطريقة يتم طرح إجمالي أرصدة الأصول الثابتة من إجمالي أرصدة المطلوبات الثابتة .

2- إن معظم التعميمات التي تصدرها وزارة المالية إلى مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة والمتعلقة بالمشاكل الخاصة بمكونات وعائي الزكاة والضريبة تأخذ في معظم الأحيان طابع السرية . ولا يسمح بالإطلاع عليها م المكلفين أو المحاسبيين القانونيين ، لأنها خاصة بالتنفيذ من المصلحة . الأمر الذي يؤدي إلى الجهل بالتعليمات الجديدة عند تقديم الإقرارات من المكلفين .

3- إن مصلحة الزكاة والدخل لا تأخذ بالتقدير الجزافي مباشرة ، وإنما تلجأ مسبقاً إلى تطبيق الإقرارات المقدمة . واستيفائها لجميع الشروط التي حددتها المصلحة فإذا لم تتوافر الشروط لجأت إلى التقدير الجزافي ، وهذا الأمر يزيد من المشاكل بين المكلفين والمصلحة . والأولى ألا تلجأ المصلحة للتقدير الجزافي إلا عند الضرورة القصوى .

4- إن النظام السعودي أخضع السعوديين مع جميع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لفريضة الزكاة . رغم وجود غير مسلمين بدول المجلس وهناك إحصائيات تثبت ذلك ، كما أخضع جميع المسلمين من الجنسيات الأخرى العاملين في المملكة إلى الضريبة بينما ينبغي خضوعهم للزكاة

تناول الباحث في الدراسة مقارنة إجراءات التحصيل ونطاق المكلفين في الزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية فقط ، دون ذكر المصارف الإسلامية .

4 . دراسة باتشي ومنصور(2005م) [1] :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

[1]) إنصاف محمود دلال باتشي ، أحمد ابراهيم منصور : توظيف قائمة المركز المالي لاحتساب وعاء زكاة عروض التجارة ، جدة ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد 18 ، العدد 1 2005م .

1 . عد الزكاة من الناحية المحاسبة صورة من صور المحاسبة التي كانت سائدة في العهود الأولى للنظام الاقتصادي الإسلامي للدولة المسلمة . حيث أصبحت محاسبة الزكاة فرعاً من فروع المحاسبة ، يرتبط بالمحاسبة وبأحكام فقه الزكاة والتي تتفق في بعضها مع المبادئ والفروض التي جاءت بها المحاسبة المالية المعاصرة .

2 . المال والأصول في الفقه الإسلامي المحاسبي يقسم إلى نقود وأشباهها ، والعروض تنقسم بدورها إلى عروض قنية (وهي العروض غير المعدة للبيع بل للاستعمال) ، وعرض التجارة (وهي عروض معدة للبيع) ويعرف عرض القنية في الفكر المحاسبي المعاصر بالأصول الثابتة ، ولا يشملها وعاء الزكاة ، أما عرض التجارة فتعرف بالأصول المتداولة .

3 . يتم تحديد وعاء زكاة عروض التجارة بإحدى الطريقتين :

الطريقة الأولى : طريقة رأس المال النامي من خلالها يتم الالتزام بكافة قواعد فقه الزكاة ، ويعتمد في تحديدها على الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي عند انتهاء الفترة المالية ، ويضاف إليها الأرباح المحققة والتقديرية خلال العام ويطرح مها المطلوبات المتداولة.

الطريقة الثانية : طريقة رأس المال الثابت ، وبها يتم حصر حقوق الملكية في جانب المطلوبات بالميزانية ، ويتم تعديلها بما يحقق الشروط الفقيهة ، ويطرح منها الأصول الثابتة والمشروعات قيد التنفيذ .

تناولت الدراسة كيفية استخدام بيانات المركز المالي في تحديد الوعاء الزكوي لزكاة عروض التجارية في الشركات التجارية ، دون ذكر المصارف الإسلامية .

5 . **دراسة فقير (2006م) [1] :**

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ما يلي :

[1]) عبد المنعم عبد الكريم عبد الله فقير ، تقويم تطبيق معايير المحاسبة المالية في المصارف في السودان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2006م .

1 . يوصي الباحث هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمتابعة وتقييم وتقويم لهذه المعايير ، وحتى تكون المتابعة وآثارها الإيجابية أولا بأول .

2 . يوصي الباحث بضرورة تعيين مراقب داخلي شرعي في المعاملات المالية بالبنك لأنها تمر عليه قبل التنفيذ عن طريق هذا المراقب الشرعي ، وهو الذي يعطي الضوء الأخضر شرعياً قبل أن تمر بهيئة الرقابة الشرعية بالبنك ، وأيضاً يساعد في قرب التفرقة بين هيئة الرقابة الشرعية والكادر المحاسبي ونحوه لأنه يقوم بتوعية تفقيهة أول بأول .

3 . يوصي الباحث بشدة مراجعي ديوان المراجعة العام بالدولة بأخذ جرعات مكثفة من فقه المعاملات المالية لأن ذلك يساعدهم في عملهم النهائي . ويلاحظ الباحث من خلال عمله مراجعاً معتمداً بترخيص عام من الضرائب أن معظم المراجعين يرمون المسؤولية الفقيهة للمعاملات على عاتق الرقابة الشرعية .

4 . يوصي الباحث التجار وأصحاب الشأن بتثقيف أنفسهم في أمور معاملاتهم المالية ، فقد كان سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذ الدرة (السوط) وينزل في الأسواق ويضرب التجار ويأمرهم بالتفقه في فقه المعاملات .

تناولت الدراسة موضوع تطبيق معايير المحاسبة المالية في المصارف السودانية كحدود جغرافية للدراسة ، مع عدم دراسة مواد قانون الزكاة .

6 . دراسة الخماش (2007م) [1] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

1- إن الرقابة على البنوك الإسلامية ليست فقط رقابة البنك المركزي عليها كما في البنوك التقليدية ، وإنما هناك هيئة رقابة شرعية في البنوك الإسلامية لتحديد الحلال والحرام من الناحية الشرعية في المعاملات المصرفية .

[1]) لنا محمد إبراهيم الخماش ، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2007م .

2. تدفع الزكاة فقط للمصارف الثمانية التي جاءت في القرآن الكريم ، إما الضرائب فإن الدولة تستخدمها للإنفاق على الأعباء العامة .

3 للزكاة دور وأثر كبير على الفرد والمجتمع ، وأثر كبير أيضاً من الناحية الاقتصادية حيث تعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة ، وزيادة الاستثمار ومحاربة البطالة .

4 . إن الزكاة ليست ضريبة وذلك لاختلافها عنها حيث إن الزكاة فرض من عند الله سبحانه وتعالى ، أما الضريبة فهي قانون وضعي ، وكذلك فإن نصاب الزكاة محدد في الشرع لا يتغير ، أما الضريبة فإنها قانون قابل للغيير .

5. البنوك الإسلامية في فلسطين تدفع الزكاة إلى جانب الضرائب ، لأن دفع الزكاة إجباري كما هو وارد في نظام التأسيس الداخلي الخاص بإنشاء البنوك الإسلامية في فلسطين .

تناولت الدراسة مقارنة الزكاة والضرائب في البنوك الإسلامية في دولة فلسطين فقط .

7 . دراسة فرحان(2008م) [1] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي :

1 . هناك قصور في قصور في بعض جوانب الواقع التشريعي والتنظمي للمؤسسات الزكاة محل الدراسة تتفاوت درجته من مؤسسة إلى أخرى .

2 . تدني كفاءة المؤسسات محل الدراسة في مجال تحصيل الزكاة ، وهو ما تبين من سعة الفجوة بين الحصيلة المقدرة من واقع الحسابات القومية للبلدان محل الدراسة والحصيلة الفعلية لمؤسسات الزكاة فيها .

[1]) محمد عبد الحميد محمد فرحان ، مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن ، 2008م .

3 . تدني كفاءة المؤسسات محل الدراسة في مجال إنفاق أموال الزكاة ، وهو ما تبين من خلال ضعف إمكانية تأثير أموال الزكاة التي تم صرفها فعلاً من قبل تلك المؤسسات خلال فترة الدراسة على المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالزكاة .

4 . هناك قصور شديد في الدور الاقتصادي لمؤسسات الزكاة محل الدراسة يمكن استبداله إذا ما تم تحسين وتطوير الواقع التشريعي والتنظيمي لمؤسسات الوكاة محل الدراسة .

تناولت الدراسة تقييم دور مؤسسات الزكاة في التنمية الاقتصادية ، ولم تتناول موضوع الزكاة من الناحية المحاسبية ، ومن حيث تطبيق الزكاة في المصارف الإسلامية .

8 . دراسة محمد (2009م) [1] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

1 . القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تجد قبولاً كبيراً لدى المستخدم ، وذلك لأنها تلبي احتياجاته .

2 . لا يشكل استخدام معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تكاليف إضافية على النظام المحاسبي .

3 . تؤدى معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى تحسين كفاءة الأداء المالية وبالتالي زيادة الأرباح .

تناولت الدراسة موضوع معايير المحاسبة و تطبيقها على المصارف الإسلامية بشكل عام من الناحية النظرية . ولم يتناول دراسة معيار الزكاة .

[1]) دور معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توحيد الممارسات المحاسبية في البنوك ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، 2009م .

9 . دراسة الزكري (2009م) [1] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

1. قدم المشرع اليمني تعريفاً غير منضبطاً لعروض التجارة في المادة (2) فقد أضاف إلى تعريف عروض التجارة تعريفاً لأشياء تتداخل مع التعريف الرئيسي ولا تُعد جزءاً منه .

2 . لا يوجد تحديد واضح ودقيق لنطاق زكاة العروض التجارية ، حيث أشار المشرع اليمني إلى نطاق زكاة العروض التجارية في مواد متفرقة من القانون في المادة (2) المتعلقة بالتعريف وفي المادة (8 / أ) المتعلقة بوجود زكاة عروض التجارة ، وفي المادة (8 /ب)المتعلقة بالاحتساب .

3 . عرض المشرع اليمني في المادة (8/ب) كيفية احتساب زكاة العروض التجارية ولكن ذلك يتسم بعدم الوضوح في الطريقة التي يجب اتباعها ، هل هي الطريقة الواردة في الأثر أو الطرق التي قدمها الفكر المحاسبي المعاصر ، كما أن تلك الطريقة لا تناسب كافة أنواع الأنشطة الخاضعة لزكاة العروض التجارية .

4 . حدد مقدار الزكاة في المادة (8/د) بنسبة (2.5%) ولم يعالج فارق عدد أيام السنة الميلادية ، التي بموجبها يقدم المكلف إقراره عن أيام السنة الهجرية التي بموجبها يفترض تقديم الإقرار شرعاً .

5 . ساعدت مجموعة من العوامل على زيادة عدم وضوح المفاهيم والأسس المتعلقة باحتساب زكاة العروض التجارية في التشريع اليمني وأهمها : عدم وجود لجان فنية متخصصة توضح ما التبس في القانون ، وعدم وجود لائحة تنفيذية للقانون ، عدم وجود هيئة شرعية ضمن هيكل إدارة الزكاة يمكن الرجوع إليها ، عدم وجود معهد مالي زكوي متخصص في البحث عن مشاكل

[1]) حافظ عبد العزيز غانم صالح الزكري ، الأسس المحاسبية المتبعة في احتساب زكاة العروض التجارية في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عدن ، كلية العلوم الإدارية ، قسم المحاسبة ، 2009م

احتساب الزكاة ، عدم إدراج وتدريس مادة المحاسبة على الزكاة ضمن المناهج الدراسية في أقسام المحاسبة في غالبية الجامعات والمعاهد اليمنية .

تناول الدراسة مناقشة وتحليل زكاة عروض التجارة ، و تقييم قانون الزكاة اليمني في الشركات التجارية والصناعية بشكل عام .

10. دراسة إبراهيم (2009م) [1] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

1 . توفر معلومات عن زكاة الأسهم والسندات ضمن محتويات القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار .

2 . إفصاح الشركات المدرسة في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن معلومات متعلقة بزكاة الأسهم والسندات يؤدى إلى زيادة ثقة مستخدمي تلك القوائم وبالتالي إلى زيادة التدفقات النقدية لتلك الشركات .

3 . القوائم والتقارير المالية التي تحمل معلومات عن زكاة الأسهم والسندات تعتبر ذات أهمية قصوى للمستثمر في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

تناولت الدراسة موضوع زكاة الأسهم والسندات في الشركات التجارية والصناعية في السودان .

11 . دراسة القحطاني (2010م)[2] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

---

[1]) سعد العاطي محمد إبراهيم ، أثر الإفصاح عن زكاة الأسهم والسندات على قرارات المستثمرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م .

[2]) جار الله بن علي بن دليم القحطاني ، مشاكل القياس المحاسبي للزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية 2010م .

1 . إن وعاء الزكاة التي تطبقه مصلحة الزكاة والدخل تتفق مع القاعدة الشرعية لتحديد وعاء الزكاة .

2 . لا يوجد اهتمام بتدريب وتطوير مفاهيم الموظفين العاملين بمصلحة الزكاة والدخل على فلسفة الإقرارات وضرورة تحقيق الربط الضريبي بشكل دوري .

3 . تحديد الوعاء الزكوي يتم بموجب الأخذ في الاعتبار كل ما للشخص أو المؤسسة من أموال وخصم ما عليه من ديون .

4 . مصلحة الزكاة والدخل لا تكثف من إصدار مطبوعات دورية توضح أنظمة الضرائب وكيفية المحاسبة عن الضريبة وحل المشاكل المتعلقة بها بالشكل الكافي .

5 هناك علاقة علاقة بين الإقرار المستخدم بواسطة مصلحة الزكاة والدخل وتحديد وعاء الزكاة بصورة موضوعية .

6 . في حالة عدم وجود دفاتر منظمة من قبل الممولين يتم التقدير جزافياً دون اتباع القواعد و الإجراءات النظامية .

تناولت الدراسة تقييم و تحليل مشاكل القياس المحاسبي للزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية ، ولم يتناول المصارف الإسلامية .

11 . دراسة إبراهيم (2010) [1] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

1 . انعدام التدريب والتأهيل والوعي المحاسبي .

2ـ لجنة المعايير المحاسبية (FASB) ساهمة في إيجاد معايير عالمية تساهم بشيء من التوحيد في الممارسات العملية .

[1]) عبد السلام محمد إبراهيم ، دور الإفصاح المحاسبي في تحديد وعاء زكاة عروض التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م .

3 . الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية كافي للحكم على الموقف المالي للمكلف هل يبلغ ماله حد الناصب أم لا ، و تحديد وعاء الزكاة بصورة دقيقة .

4 . التزام المكلفين بالإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية تنتج عنها قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية .

12 . دراسة الزين (2011م) [1] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

1 . تخضع أموال المصارف الإسلامية لزكاة عروض التجارة ، وتقوم على مبدأ خلطة الأموال عند حساب الزكاة .

2 . تجب الزكاة على المصارف الإسلامية كشخصية اعتبارية ، باعتبارها شركة مكونة من مجموعة مساهمين يشاركون بالمال والجهد لتحقيق الربح .

3 . تعتبر طريقة صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة ناقص الخصوم المتداولة) هي الأنسب لحساب وعاء الزكاة في المصارف الإسلامية ، وذلك لتوافقها مع الفطر المحاسبي الزكوي .

4 القوائم المالية المنشورة والمعدة وفقاً للفكر المحاسبي التقليدي لا تساهم في توفير المعلومات المحاسبية المطلوبة لحساب وعاء زكاة المصارف الإسلامية .

5 . القوائم المالية التقليدية المنشورة لا تظهر المعلومات المحاسبية السليمة تحسباً من الضرائب ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في حساب وعاء زكاة المصارف الإسلامية.

---

1) الفضل الطيب محمد الزين ، نموذج مقترح لمحاسبة الزكاة في المصارف الإسلامية ، دراسة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2011م .

6 . إعداد القوائم المالية المنشورة وفقاً للفكر المحاسبي الزكوي في نهاية السنة المالية يتطلب تعديل سعر الزكاة بأن يكون 2.577% بدل من 2.5% وذلك استدراكاً لفروق السنة المالية مقارنة بالعام الهجري .

13 . دراسة مارن (2013م) [1] :

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

1 . عدم كفاية الإفصاح العام بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان ، حيث لم تلتزم المصارف بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح العام التي نص عليها المعيار فلم يتم الإفصاح بصورة جيدة على بعض البنود المهمة منها الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية حيث بلغ عدد المصارف التي لم تفصح عن هذا البند (13) مصرفاً من أصل (18) مصرفاً محل الدراسة .

2 . تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي طبقاً لهذا المعيار يزيد من درجة الثقة والاعتمادية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان ,

3 . هناك معوقات تؤثر على تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام ، ومن هذه المعوقات عدم متابعة ومراقبة الجهات المسؤولة عن المصارف الإسلامية بالسودان عملية تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي طبقاً لهذا المعيار

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الجوانب التالية :

1 . تختص هذه الدراسة بدراسة وتقييم قانون الزكاة اليمني ، وتقيمه مع أحكام الشريعة الإسلامية .

---

[1]) يحيى مقدم أحمد مارن ، متطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية ، دراسة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2013م .

2 . تختص هذه الدراسة في دراسة مدى تطبيق المصارف الإسلامية اليمنية لأحكام الزكاة ، ومدى التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في أحكام الزكاة .

3 . دراسة و تقييم وضع مؤسسة الزكاة في اليمن ودورها في الضعف الموجود في تطبيق الزكاة في المصارف الإسلامية .